

طهران- موسكو . . . بغداد- واشنطن؟

دول مجلس التعاون الخليجي وسورية تراقب بقلق وحذر نشوء معادلة جديدة في شمال الخليج:

طهران تقرّر متأخرة الاقتراب من موسكو وبغداد تطور بصمت تعاملها مع الولايات المتحدة.

فالعراق وايران كانا في ذروة حريهما دولتين غير متحازتين، وكان عدم الانحياز في أساس هامش المناورة الذي حظيت به عواصم المنطقة الأخرى في تلك الفترة. لكن الصورة اختلفت اليوم...

غسان سلامة *

الاول للعراق، صادرات وواردات على السواء خلال عام ١٩٨٨. والاتجاه مستمر هذه السنة أيضاً.

وهذا تطور اساسي. قد يحاول البعض وصفه بأنه تجاري محض، لكن هؤلاء يجهلون على الأرجح أن نشاطا دبلوماسياً عراقياً مكثفاً تم خلال الاعوام الستة الماضية في الولايات المتحدة وان وفداً اقتصادياً أميركياً استقبل أخيراً على أعلى المستويات في بغداد. لكن ما هو أهم من هذا وذلك هو التنسيق الكبير بين بغداد وواشنطن خلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ بهدف التوصل للقرار الرقم ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن. وبالتالي بهدف خلق الأوضاع الملائمة لأرقام ايران على القبول به. فالعراق مثلاً لم يقدم على استعمال صواريخ «الحسين، الطويلة المدى لضرب الداخل الإيراني» الا إعادة انتهاء رئاسة واشنطن لمجلس الأمن في آخر يوم من شباط (فبراير) ١٩٨٨. والعراق دخل منتصراً لاستعادة الفاو في اليوم نفسه الذي كانت فيه البحرية الأميركية في الخليج تدمر نحو ربع البحرية الإيرانية في يوم واحد و ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٨. ومن الصعب اعتبار توافق الحدين مجرد مصادفة.

العلاقة بين بغداد وواشنطن ليست ودية تماماً، فالسفيرة الأميركية في بغداد، ابريل غلاسي، وهي سيدة نكية، يبدو انها تلقى بعض المصاعب في عملها. وديبلوماسيون أقل شأنًا يطردون من جانب ومن آخر وتقيد حرية تنقلهم، يضاف الى ذلك ان الكونغرس الأميركي فرض عدداً من العقوبات على العراق بسبب موضوع الاكراد وامكان استعمال الجيش العراقي الاسلحة الكيماوية في مجال قمعهم خلال الصيف الماضي.

لكن هذه الاشجار لا تكفي لاختفاء غابة من التواصل السياسي ومن التبادل التجاري. فمن الصعب جداً بل من المستحيل تصور تطور هائل في التبادل التجاري بين

تحالفاتها الخارجية كما كانت حال ايران الخميني. كان الشيطان الاكبر اسمه طبعاً اميركا، لكن الاقتراب من موسكو لم يكن ممكناً من دون تعديلات جوهرية في الايديولوجيا. والا كيف تفسير الابتعاد عن الرأسمالية الذميمة للوقوع في تحالف مع الاحقاد الكريه؟ ولكن قاعدة هذا الرض اللاهوتي للجار السوفياتي كانت في الأساس قومية اكثر بكثير مما هي دينية. فالخميني كان يعلم وغيره من القادة الإيرانيين مدى حساسية مواطنهم ازاء اي تقارب حقيقي مع السوفيات. لذلك جاء الرض الديني لا نتيجة اقتناعات مطلقة بقدر ما هو نتيجة حسابات سياسية دقيقة. لكن حدة توتر العلاقة سياسية خفت والحرب مع العراق انتهت وأية الله الخميني توفي ورفسنجاني ذهب الى موسكو لتوقيع صفقة الـ ١٥ بليون ثم انتخب رئيساً «امبراطورياً» (على حد قول مجلة الايكونوميست) للجمهورية الإيرانية الثانية.

الصفقة مع موسكو اثارت قلقاً عميقاً في بغداد، بسبب السرعة في التوصل اليها وحجمها وما تعنيه من فقدان العراق عملياً موقعاً متميزاً يحظى فيه ضمانها بتأييد الدولتين الكبيرتين او بالكاد، ناهيك عن لائحة طويلة من الدول الأخرى. ولكن أيحق فعلاً لقادة العراق ان يفاجأوا بهذا التطور الدراماتيكي؟

الارقام الهائلة تشير الى ان التعجب العراقي ليس في محله. إذ قبل ان يذهب رفسنجاني بعاملته المتكيفة للخلف ولحيته القليلة الشعر الى موسكو، كان العراق جعل من الولايات المتحدة شريكه التجاري الاول في العالم. هكذا من دون ضجة ولا صرخة ولا صفقات كبيرة. من دون ضجة طبعاً، لكن ليس مصادفة.

ذلك انه بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ارتفعت الواردات الأميركية من النفط العراقي من ٨٢ ألفاً الى ٣٤١ ألف برميل يومياً، اي بزيادة تفوق ٢٠٠ في المئة. أما الصادرات الأميركية الى العراق فقد ارتفعت بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ بنسبة ٦٩ في المئة، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري

١٥ بليون دولار حجم الصفقة الهائلة من الاتفاقات التي وقعها حجة الاسلام هاشمي رفسنجاني والرئيس ميخائيل غورباتشوف في موسكو. الرقم طبعاً مهم لكن الزيارة، بمجرد حصولها، أهم إذ لم تنقضى اسابيع قليلة على وفاة آية الله الخميني حتى أصبحت تلك الزيارة التي طال انتظارها وأعلن مرارا وتكرارا عن قرب حصولها خلال الاعوام الماضية، زيارة ممكنة ومثمرة والابتسامات تعلو محيا الرجلين.

كان من الطبيعي ان تتجه طهران نحو موسكو منذ سنوات عدة وكان من الطبيعي ان يلقي البلدان المجاوران على غير مسألة. لكن اللقاء، في مستواه السياسي الرفيع، لم يتم بل بدا يتمايل بين الامكان القريب وحتى العاجل والاستحالة المطلقة.

وعدم حصوله كان الأمر المثير، إذ ان القواعد الأولية في العلاقات الدولية تقضي ببداية على أي دولة صغيرة او متوسطة بضرورة التقارب مع دولة كبرى عندما تخوض حرباً، كالحرب التي خاضتها ايران الخميني على الولايات المتحدة، ضد الدولة الكبرى الأخرى.

لكن ايران ليست دولة كالدول الأخرى في معادلة موسكو وواشنطن لكي تتصرف وفقاً لهذه القاعدة البديهية. لا ريب ان التلوك في حصول اللقاء الإيراني - السوفياتي كان مصدره ايران. اما تبرير هذا التلوك بضرب النظام للحزب الشيوعي الإيراني (توده) ضرباً قاسياً عام ١٩٨٢ او بالدعم العسكري الذي وجده العراق لدى الاتحاد السوفياتي، فهي أسباب واهية لم تكن لتتمتع الإيرانيين فعلاً من الاقتراب من موسكو.

ثمة سببان جوهريان منعاهم من ذلك. الاول جيو - استراتيجي ويتعلق تحديداً بكون ايران دولة مستأخمة للاتحاد السوفياتي، عاشت في القرن العشرين مرتين على الأقل تحت ضغط التدخل العسكري السوفياتي في اراضيها. وهي ما زالت ترزح تحت وطأة معاهدة عقدها رضاً شاه تحت الاكراه تعطي بعض الامتيازات السيادية لموسكو في ايران. وقد حاول الخميني إلغاء المعاهدة من جانب واحد من دون نجاح. ثم ان التدخل السوفياتي في افغانستان الذي رافق انتصار الثورة الإسلامية في ايران كان من شأنه ان يؤكد قاعدة صعوبة الاقتراب الإيراني من موسكو من دون ان تحرق طهران اصابعها في التقارب. السبب الثاني ايديولوجي، إذ نادراً ما وجدت ثورة نفسها مرتبطة على صعيد

موسكو تسارع الى تطمين العراق بعد اقدامها على توقيع الصفقة الاقتصادية الكبرى مع طهران بالقول ان الصفقة لن تضم معدات عسكرية هجومية على رغم تضمين البيان السوفياتي - الإيراني عبارة مهمة عن تعزيز قدرات ايران الدفاعية، وهي عبارة تعني في القاموس السوفياتي بيع الاسلحة. والسوفيات يقولون ما معناه ان هذه الاسلحة لن تغير ميزان القوى العسكري بين البلدين. وربما هذا صحيح لكنها صفقة تعزز الموقف الإيراني ولا ريب كما العلاقات الثنائية بين البلدين.

لكن التطمينات هي مرهم خارجي للمعادلة الجديدة، وفيها نوع من الاستقطاب الدولي ولو الجزئي والخجول والمتعثر، في منطقة الخليج. ولا ريب ان دول مجلس التعاون الخليجي من جانب وسورية من جانب آخر تراقب نشوء هذه المعادلة الجديدة بقدر كبير من الاهتمام ومن القلق أيضاً. فالعراق وايران كانا في ذروة حريهما دولتين غير متحازتين، ولو ان عدم الانحياز كان يعبر عنه بمفردات ومفاهيم مختلفة في كل من بغداد وطهران. وكان عدم الانحياز من جهة والتحصيد الاقليمي المتبادل بين العراق وايران من جهة أخرى في أساس هامش المناورة الواسع الذي حظيت به عواصم المنطقة الأخرى خلال الحرب الطاحنة بين بغداد وطهران. اما مرحلة الاستقطاب الجديدة فمن شأنها تضيق هامش المناورة كثيراً امام العواصم لعبة الاستقطاب الجديدة.

لكن الاستقطاب الدولي الجديد ليس ملزماً كما كان في السابق. فالوفاق الدولي ثابت حتى اشعار آخر. وليس من رغبة لا في موسكو ولا في واشنطن في الانحياز الكامل لهذا الطرف الاقليمي او ذاك، وتبنيه على علاته، كما كان يحصل في الستينات او السبعينات، ليحصل في الجدي جزئي وانتقائي تلعب فيه التجارة دوراً يوازي أهمية السياسة والاستراتيجية. ولكن، وعلى رغم الطبيعة المرنة والجزئية للاستقطاب الدولي الجديد، فالأمثلة الأساس تبقى صحيحة ومفادها ان منطلقنا من العالم عرضة للتدخلات وللاستقطاب في أيام الحروب الباردة بين الجبارين كما في أيام وفاقهما... وليس في هذا الأمر اي سبب للارتياح.

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى.